# التقارير

## تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على سياسة اليابان الأمنية

**د. محمد أبوغزاله**
**مركز تريندز للبحوث والاستشارات، أبوظبي**

الملخص:

أحدثت الأزمة الأوكرانية تحولاً مهماً في المشهد السياسي والأمني في اليابان، فهناك تغير واضح على المستوى الرسمي والشعبي على حد سواء، وتبدو الفرصة غير مسبوقة أمام الحكومة التي يقودها الحزب الديمقراطي الليبرالي للقيام بتغييرات جذرية في السياسة الأمنية سواء ما يتعلق بزيادة الانفاق الدفاعي ليصل إلى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، أو تسليح قوات الدفاع الذاتي بأسلحة متطورة وربما هجومية، حيث ارتفع التأييد الشعبي لهذين الأمرين بشكل كبير، ما يعكس قلقاً يابانياً حقيقياً من تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية ولا سيما مساعي بكين لفرض سيادتها في بحري شرق وجنوب الصين وكذلك تهديدات كوريا الشمالية.

ومع ذلك ورغم تغير البيئة الأمنية الإقليمية والدولية فلا زالت مسألة تغيير المادة التاسعة من الدستور غير ممكنة، بينما من المستبعد أن تخرق اليابان أياً من مبادئها النووية الثلاث، حيث لا يوجد تغيير يذكر في توجهات الرأي العام حول هذا الموضوع الشائك، ولا يتوقع أن يحدث أي تغيير في المستقبل القريب، ما دامت اليابان والجرز التي تطالب بها الصين خاضعة للمظلة النووية الأمريكية.

Abstract :

The Ukrainian crisis brought about an important shift in the political and security landscape in Japan, and there is a clear change at the official and popular levels alike. The opportunity appears unprecedented for the LDP-led government to make fundamental changes in security policy, whether it is related to increasing defense spending to reach 2% of GDP, or arming the Self-Defense Forces with advanced and possibly offensive weapons, as popular support for these two things has increased dramatically. , which reflects real Japanese concern about the repercussions of the Russian-Ukrainian war, especially Beijing's efforts to impose its sovereignty in the East and South China Seas, as well as the threats of North Korea.

However, despite the change in the regional and international security environment, the issue of changing Article 9 of the Constitution is still not possible, while it is unlikely that Japan will violate any of its three nuclear principles, as there is no significant change in public opinion on this sensitive issue, and no one is expected to happen. Change in the near future, as long as Japan and the islands claimed by China are under the US nuclear umbrella.

مقدمة :

أدى الغـزو الـروسي لأوكرانيـا إلى تغيـير المشـهد الأمنـي بشـكل دراماتيـكي في أوروبـا، وعـلى نحـو لم يكـن متوقعـا قبـل الغـزو، فقـد عـزز الناتـو مـن وجـوده في الـدول الأعضـاء في أوروبـا الشرقيـة، بينـما تبـدو السـويد وفنلنـدا عـلى بعـد خطـوات فقـط مـن دخـول الحلـف، وهنـاك دول عـلى الطريـق مثـل النمسـا، في حـين قـررت ألمانيـا مضاعفـة انفاقهـا العسـكري، في أحـد أكـثر التحـولات الدراماتيكيـة التـي فرضها الـصراع. ولكـن هـل يمكـن لهـذه الحـرب أن تحـدث تحـولات جذريـة في سياسـة اليابـان الأمنيـة كـما حصـل في الغـرب لا سـيما في ضـوء توجهـات الـرأي العـام اليابـاني

الجديدة؟ هذا السؤال مدار نقاش واسع ليس فقط داخل اليابان، ولكن أيضا خارجها لا سيما في شرق أسيا، حيث تبدو تداعيات الأزمة الأوكرانية على النظام الإقليمي وطبيعة توزيع القوى هناك حاضرة مع تنامي النفوذ الصيني في منطقتي بحر الصين الشرقي والجنوبي. ويحاول هذا المقال الإجابة على هذا السؤال في ضوء توجهات الرأي العام الياباني الذي سيكون حاسما في قدرة الحكومة الحالية على القيام بالتغييرات اللازمة في مجال الدفاع والأمن.،فهناك بعض المؤشرات المثيرة للاهتمام بالفعل يمكنها أن تساعد في الإجابة على هذا السؤال:

**أولاً تغيير في الاستجابة على مستوى الرسمي :**

دأبت اليابان على التريث في مواقفها من الأزمات والحروب المختلفة، وتميل غالباً إلى الوسط، والمحافظة على مسافة واحدة من كافة الفرقاء في أي صراع بعيدٍ عن أراضيها، وذلك لأسباب منها ما هو تاريخي يتعلق بنهجها السلمي الذي تبنته بعد الحرب العالمية الثانية، والحرص على عدم استثارة جيرانها الأسيويين، ومنها ما يتعلق بعلاقاتها السياسية الجيدة ومصالحها الاقتصادية المتشابكة مع الكثير من دول العالم، وهي تخشى دائماً من أن تؤثر مواقفها السياسية على هذه المصالح ولا سيما الطاقية منها، حيث تعتمد اليابان بشكل شبه كلي على مصادر طاقة خارجية ومعظمها من مناطق نزاعات وخاصة الشرق الأوسط. وربما من أبرز الأمثلة التاريخية على هذا النهج مواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي والحروب المتعددة التي اندلعت في سياقه، حيث حاولت دائماً أن تتخذ مواقف محايدة لا تثير حلفائها في الغرب، ولا تغضب شركائها التجاريين في الشرق (العربي).

ولكن ردة فعل اليابان على الغزو الروسي لأوكرانيا مختلفة إلى حد كبير عن مواقفها واستجاباتها لكل الأزمات الدولية السابقة الأخرى، حيث لم تتردد في إدانة الغزو الروسي، وانظمت مباشرة إلى الغرب في فرض مجموعة واسعة ومتصاعدة من العقوبات الاقتصادية عليها، بما في ذلك تجميد الأصول الروسية وطرد الدبلوماسيين الروس، وأعلنت بوضوح وقوفها إلى جانب أوكرانيا وتقديم الدعم لها، وأعلنت حظر استيراد النفط الروسي وأنها ستبدأ بالاستغناء عنه

بصوة تدريجية. ويتوقع أن يحضر رئيس الوزراء فوميو كيشيدا قمة الناتو المقرر عقدها في أواخر يونيو في إسبانيا ، وهو تطور سيجعله أول زعيم ياباني يشارك في اجتماع للتحالف الغربي. من خلال هذا يأمل المسؤولون الغربيون أن تعزز اليابان التنسيق مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ردًا على الحرب الروسية في أوكرانيا والطوارئ المحتملة على مضيق تايوان. وهذا كله يعكس أمرين: حرص الغرب على أن تكون اليابان معهم، من جهة، ومخاوف وقلق اليابان من تداعيات الحرب على مصالحها والأهم هنا الوضع الأمني في شرق آسيا، من جهة أخرى.

**ثانياً، تحول على المستوى الشعبي :**

يمثل الرأي العام الياباني محدد مهم في السياسة الخارجية اليابانية؛ وله دور أساسي في قدرة الحكومة على تبني سياسات أو استراتيجيات محددة ولا سيما ما يتعلق منها بالحرب والسلام. ولطالما كان اليابانيون حذرون جدا فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية لبلدهم. ورغم التوترات وتنامي التهديدات في بحري شرق وجنوب الصين، فلم يكن الرأي العام متحمسا لتغييرات جذرية في السياسة الدفاعية. ولكن الغزو الروسي لأوكرانيا يبدو أنه يقلب الصورة بشكل قد تكون دراماتيكية. فالموقف الياباني الرسمي من الحرب الذي يعتبر «تقدمياً جداً» بالمقارنة مع مواقف سابقة، يدعمه رأي عام يبدو غير مسبوق. فقد أظهر مسح قام به نيكاي آسيا وطوكيو تي (Nikkei-TV ) بعد بدء الغزو مباشرة، أن ٦١ في المائة من اليابانيين يؤيد فرض عقوبات صارمة على روسيا بالتوافق مع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين. وهذا ضعف ما كان عليه الأمر عندما قامت روسيا بضم القرم 2014 حيث أيد ٣١ في المائة فقط من اليابانيين الانضمام إلى العقوبات الغربية على موسكو. وبدلاً من ذلك، فضلت الأغلبية (٥٤ بالمائة) أن تنتهج اليابان سياسة مستقلة. وفي استطلاع رأي آخر أجرته نفس الجهة بعد مضي شهر على الحرب حظيت حكومة رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو بتأييد ٦٧٪ من المستطلعين لتعاملها مع الحرب الأوكرانية. ووصلت نسبة التأييد الإجمالية للحكومة إلى ٦١٪، بزيادة ٦ نقاط مئوية عن استطلاع فبراير.

**ما الذي يفسر الموقف الياباني الرسمي والشعبي؟**

لا شك أن هناك عوامل عدة دفعت باتجاه هذا التحول في الموقف الياباني وأهمها، أولاً، حجم الحرب التي تعد أكبر النزاعات الدولية التي وقعت خلال السنوات الأخيرة في أوروبا والأخطر منذ الحرب الباردة، وثانياً، تداعيتها المختلفة على الوضع الجيواستراتيجي في أوراسيا وما ورائها، فضلاً عن تداعيتها الاقتصادية التي تطال كل دول العالم دون استثناء؛ وثالثاً، علاقات التحالف مع الولايات المتحدة والتي تفرض عليها التماهي مع الموقف الأمريكي ودعمه، خاصة وأن واشنطن كانت واضحة منذ البداية وطلبت من الحلفاء-وغير الحلفاء-اتخاذ موقف صريح ومباشر من الغزو.

ولكن الأهم من بين العوامل المختلفة والذي قد يرتبط في الواقع بما سبق، هو قيام دولة جارة بغزو دولة أخرى دون مبرر وبشكل مخالف للقانون الدولي، وكما وصف رئيس وزراء كيشيدا فوميو، فإن ما قامت به روسيا هو «محاولة أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بالقوة.» وهذا أمر مهم بالنسبة لليابانيين لأنه يمسهم بشكل مباشر. فما حدث لأوكرانيا يمكن أن يحدث لدول أخرى مثل اليابان نفسها، خاصة مع تنامي حدة التوتر مع الصين وكذلك كوريا الشمالية، وهي بالتأكيد بأمس الحاجة لتحالفها مع الولايات المتحدة ربما أكثر من أي وقت مضى؛ ولهذا فإن أي تردد في اتخاذ موقف واضح من الغزو سيكون له تداعياته الخطيرة على اليابان لو تعرضت لعدوان أو اضطرت للدخول في حرب إقليمية.

فاستخدام الدول القوة العسكرية لإعادة ترسيم الحدود يثير مخاوف حقيقية في اليابان، ولسبب مباشر وجيه، وهو نزاعها المستمر مع الصين حول جزر سينكاكو (التي تطالب بها الصين باسم دياويو) وهذا يمثل مصدر قلق أمني طويل الأمد لطوكيو، خاصة مع تزايد عمليات التوغل الصيني في المياه الإقليمية اليابانية خلال السنوات الاخيرة، حيث تكررت عمليات دخول السفن الصينية المياه الإقليمية قبالة جزر سينكاكو في بحر شرق الصين، وكذلك تنفيذ القوات الجوية الروسية والصينية تدريبات جوية حول اليابان كان آخرها أواخر مايو حيث نفذت طائرات للبلدين طلعات مشتركة فوق

بحـر اليابـان وبحـر الصـين الشرقـي، عـلى وقـع زيـارة الرئيـس الأمـيركي جـو بايـدن، لمنطقـة جنـوب شرق آسـيا، وحضـوره قمـة تحالـف كـواد الرباعـي التـي انعقـدت بطوكيـو أواخـر مايـو ٢٠٢٢، وتصريحاتـه التـي أثـارت جـدلاً واسـعا حـول اسـتعداد واشـنطن للتدخـل عسـكريا إذا قامـت الصـين بـ «غـزو» تايـوان. وعـلى الرغـم مـن أن الإدارات الأمريكيـة قـد صرحـت مـرارًا وتكـرارًا أن جزر سـينكاكو التـي تديرهـا اليابـان مغطـاة بضمانـات الدفـاع المشـترك بـين اليابـان والولايـات المتحـدة، إلا أن طوكيـو قلقـة جـداً مـما قامـت بهـا روسـيا. فغزوهـا لأوكرانيـا يمكـن أن يشـكل سـابقة لكيفيـة تعامـل الصـين في نزاعاتهـا الإقليميـة، سـواء مـع اليابـان بشـأن جـزر سـينكاكو أو تايـوان.

والسـؤال المهـم في ظـل هـذه المعطيـات: هـل سـتؤدي الحـرب في أوكرانيـا إلى تحـولات أو تغيـرات جذريـة في سياسـية اليابـان؟

أثـارت أزمـة أوكرانيـا مجـدداً النقـاش في اليابـان بشـأن اسـتراتيجيتها الأمنيـة عمومـاً، وهنـاك تحـولات مهمـة في توجهـات اليابانيـين فيـما يتعلـق بالسياسـة الدفاعيـة. فالحـزب الحاكـم يدفـع منـذ سـنوات باتجـاه تغيـرات مهمـة سـواء في الانفـاق الدفاعـي أو مجـال تحديـث المنظومـة العسـكرية، ويسـعى لتعديـل المـادة التاسـعة مـن الدسـتور، بينـما تجـدد النقـاش بشـأن السـلاح النـووي، لا سـيما بعـد مـا طالـب رئيـس الـوزراء السـابق شـينزو آبي بـضرورة إعـادة النظـر في هـذه المسـألة. فكيـف أثـرت الأزمـة عـلى توجهـات اليابانيـين فيـما يتعلـق بهـذه المسـائل:

**أولا، الانفاق الدفاعي ومسألة التسليح**

هنـاك دلائـل عـلى أن اليابـان تتجـه لإجـراء تغيـرات مهمـة في سياسـتها الأمنيـة. فالمنـاخ العـام في اليابـان يتغـير، والنـاس الآن أقـل معارضـة لتسـليح اليابـان لقـوات الدفـاع الـذاتي بعـد الغـزو الـروسي لأوكرانيـا، فقـد وجـد مسـح أجرته صحيفة أسـاهي شـيمبون بالاشـتراك مـع مكتـب ماسـاكي تانيجوتـشي، الأسـتاذ بجامعـة طوكيـو مطلـع مايـو أن مـا يقـرب مـن ثلثـي اليابانيـين (٦٤ في المائـة) يدعمـون تعزيـز القـدرات الدفاعيـة لليابـان، وعـلى النقيـض مـن ذلـك، عـارض ١٠ في المائـة فقـط فكـرة تعزيـز اليابـان لدفاعاتهـا، و26 ٪ كانـوا محايـدون، في تحـول واضـح في الـرأي العـام اليابـاني مـن النزعـات الدوليـة.

وفي الاستطلاع الذي أجري في عام ٢٠٠٣، أثناء غزو العراق، كان ٤٨ في المائة يؤيدون زيادة اليابان لقدراتها الدفاعية، وارتفعت النسبة إلى ٥٧٪ في نهاية عام ٢٠١٢، عندما كانت النزاعات الإقليمية تهدد علاقات اليابان مع الصين وكوريا الجنوبية، لا سيما بعد أن قامت اليابان في سبتمبر ٢٠١٢ بشراء ثلاث جزر من مالك خاص، وما تبعها من إعلان الصين في نوفمبر ٢٠١٣، عن نيتها إنشاء «منطقة الدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي (ADIZ) ،" حيث تغطي مساحة كبيرة من المجال الجوي فوق بحر الصين الشرقي ، بما في ذلك الجزر الصغيرة المتنازع عليها بين اليابان وجمهورية الصين الشعبية وتايوان. وكان الرقم يحوم حول ٥٠ في المئة أو أعلى منذ عودة الحزب الديمقراطي الليبرالي إلى السلطة في ديسمبر ٢٠١٢، وتشير الزيادة الأخيرة إلى تنامي مشاعر القلق لدى اليابانيين وأنهم ينظرون إلى الغزو الروسي لأوكرانيا باعتباره تهديدًا أكبر لهم.

وفي نفس السياق، فإن الأغلبية الضيقة (٥٥٪) يؤيدون اقتراح الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم الذي يهدف إلى رفع الانفاق الدفاعي ليصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليابان، بما يتناسب مع الهدف المتفق عليه للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ( الناتو). مثل هذه الزيادة ستكون تحولاً دراماتيكيًا عن مستويات الإنفاق الياباني السابقة، حيث لم يتجاوز الانفاق الدفاعي لليابان سقف 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

إذا تؤكد الأزمة الأوكرانية ضرورة تعزيز اليابان لجهودها لبناء قدراتها الدفاعية. وبينما يستمر النقاش حول هذا الموضوع، فالأهم هنا هو الطرق التي يمكن لليابان من خلالها الاستثمار بشكل أكثر فعالية وكفاءة في الدفاع، بما في ذلك استكشاف كيف يمكن الاستفادة من التقنيات في القطاع غير الدفاعي لاستخدامات الأمن القومي؛ وكيف يمكن إصلاح الصناعات الدفاعية اليابانية لتحسين قدرتها؛ وكيف يمكن تحديث قوات الدفاع الذاتي اليابانية لمواجهة التحديات القائمة والمستقبلية، وماذا عن الأسلحة الإستراتيجية ولا سيما النووية.

**ثانيا، السلاح النووي**

يعتبر الحديث عن السلاح النووي في اليابان من الامور الشائكة لأسباب كثيرة، ليس أقلها إنها الدولة الوحيدة في العالم التي تعرضت لهجوم نووي

مأساوي عام 1945، والذي تسبب في استسلامها، وهي تتبنى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة صارمة بشأن هذه المسألة، تقوم على ثلاثة مبادئ هي: عدم امتلاك أسلحة نووية ولا إنتاجها ، ولا السماح بوجودها على الأراضي اليابانية. ولكن الأزمة الأوكرانية أحيت الحديث في هذه القضية الحساسة خاصة عندما دعا رئيس الوزراء السابق شينزو آبي اليابان إلى التفكير في الأسلحة النووية و «البدء في مناقشة ما إذا كان عليها أن تسعى إلى ترتيب تقاسم نووي مشابه لسياسة الردع النووي لحلف شمال الأطلسي». وقد أنطلق آبي من افتراض يؤيده الكثيرون وهو أنه ما كان لروسيا أن تغزو أوكرانيا لو كانت الأخيرة دولة نووية أو عضو في حلف الناتو،ومع ذلك فإن الرأي العام الياباني ما زال متردداً بشدة فيما يتعلق بمسألة وضع أسلحة نووية على الأراضي اليابانية. فبينما تدعم الغالبية مناقشة القضية، فإن (٥٦٪) يعارضون هذه السياسة، و٧٧٪ يؤيدون الإبقاء على السياسة اليابانية القائمة على الثلاثة مبادئ غير النووية.

وقد اظهر مسحًا للرأي العام في اليابان العام الماضي فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، أن حوالي ٧٥ بالمائة من المستجيبين يرون أنه كان على اليابان أن تنضم إلى TPNW»، مما يكشف عن انقسام في الرأي بين الحكومة الوطنية اليابانية، التي تعارض المعاهدة، والجمهور الياباني. ،ويبدو أن التغيير في هذه المسالة لن يكون أمراً سهلاً، بل مستبعد في ظل المعارضة الشعبية القوية، وبسبب عوامل أخرى، وربما أهمها خضوع اليابان للمظلة النووية الأمريكية. ولكن لا يستبعد أن يتغير الوضع إذا تزايدت تهديدات كوريا الشمالية وحاولت الصين اتخاذ خطوات عسكرية تجاه الجزر اليابانية التي تطالب بها أو تصرفت بشكل آحادي تجاه تايوان.

**ثالثاً، مراجعة المادة 9 من الدستور :**

لم تغير حرب أوكرانيا كثيراً وجهات النظر العامة حول ضرورة مراجعة المادة التاسعة من الدستور، وتنبذ هذه المادة الحرب وتحظر امتلاك القوات العسكرية و»إمكانات الحرب» الأخرى. ولطالما كانت المادة ٩ من الدستور التي تخلت عن الحرب هدفاً لمن يريدون التغييرات، بمن فيهم آبي. فالدستور، الذي تمت صياغته أثناء احتلال اليابان بعد الحرب العالمية الثانية تحت إشراف الولايات المتحدة، لم يجر عليه أي تعديل منذ دخوله حيز التنفيذ في عام ١٩٤٧.

ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير، وهناك دعوات من قبل أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم وآخرين لمراجعة القانون.

وقد أظهر استطلاع رأي أجرته وكالة أنباء كيودو أوائل مايو 2022، انقسام الجمهور حول المراجعة، وكما يبدو لا يوجد تغيير كبير عما كان عليه الأمر قبل عام، على الرغم من المخاوف المتزايدة بشأن الأمن الإقليمي.، فلم يوافق سوى ٤٨٪ على المراجعة، بينما قال ٥٠٪ إنها ضرورية ،وهذه أرقام مماثلة تقريبا لتلك المسجلة قبل عام، حيث أظهر استطلاع مماثل قامت به أساهي شيمبون في مايو من 2021 أن ٤٥٪ يؤيدون التعديلات الدستورية، بينما قال ٤٤٪ إن التغييرات غير ضرورية، بانخفاض نقطتين عما كان في 2021 أي ٤٦٪. بينما عارض ٦٥٪ مراجعة المادة ٩، في استطلاع عام ٢٠٢٠، أيد ٢٧٪ فقط تعديلها. وهو ما يعكس تنامي في التأييد الشعبي لتغيير الدستور، رغم أن الفجوة بين عامي 2021 و2022 ليس كبيرة.

**رابعا: استراتيجية الأمن القومي لليابان (NSS)**

ينطوي النقاش حول القضايا السابقة على أهمية كبيرة كونه يأتي في سياق الحديث عن مراجعة سياسة الأمن اليابانية، حيث بدأت حكومة كيشيدا قبل الغزو الروسي لأوكرانيا بأشهر بمراجعة استراتيجية الأمن القومي لليابان (NSS) لأول مرة منذ عام 2013 وسط تصاعد التوترات والتحديات الأمنية في شرق وجنوب شرق آسيا، ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا ستحتاج NSS الجديدة في اليابان إلى تحديثات شاملة لمعالجة النطاق الكامل للتغييرات في البيئة الأمنية اليابانية التي تحدث منذ عقد تقريباً، بما في ذلك التغييرات الأكثر إثارة للجدل الخاصة بالعلاقة مع الصين، وكيف سيكون رد فعل اليابان على أزمة تايوان إذا ما قررت الصين اتخاذ خطوات عسكرية لضم الجزيرة بالقوة، والتعامل مع ترسانة كوريا الشمالية البالستية والنووية، وكذلك مع روسيا التي يتزايد تنسيقها العسكري مع الصين وتقود بتدريبات مشتركة على مقربة من الأراضي اليابانية.

فلا شك في ظل هذه التطورات أن يُسرّع الصراع في أوكرانيا عملية المراجعة ويُلقي بظلاله على العناصر التي تتطلب إعادة تقييم وربما تغيير أو تأكيد، وأهمها:

أولاً، إعادة تأكيد التزام اليابان بالمحافظة على النظام الدولي القائم على القيم والقواعد العالمية التي تحكمه. فنظرا لضغوط الصين المتزايدة تجاه تايوان، والمنافسة الاقتصادية الشرسة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها، من المرجح أن يتم إعادة النظر في تقييم وصع الصين بالنسبة لليابان وحدود العلاقة معها بشكل أكثر وضوحاً، وعلى الاغلب ستولي الاستراتيجية الجديدة اهتماماً خاصاً بسلوك الصين في المنطقة وتصوره على أنه يتعارض مع المصالح الوطنية اليابانية. هذا بالطبع سيزيد من التأييد الشعبي لأي تغييرات تسعى الحكومة للقيام بها.

ثانيًا، ستعيد التأكيد على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والحاجة إلى تعزيز التحالف معها، كما تؤكد الاستراتيجية الجديدة على الحاجة لتعزيز التعاون الأمني مع حلفاء وشركاء آخرين للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم بما فيهم الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بينما تواصل اليابان جهودها لتحقيق مفهوم «المحيطين الهندي والهادئ الحر والمفتوح».

ثالثًا، سيكون الاقتصاد محوراً رئيسياً في أي إستراتيجية جديدة. فالعقوبات التي فرضها الغرب وشاركت بها اليابان على روسيا لعزلها عن التجارة الدولية وفصلها عن النظم المالية الدولية سيكون لها آثار اقتصادية ومالية. وفي بيئة عالمية تبدو ثنائية ومقسمة بين كتلتين أحدهما تقودها الولايات المتحدة ويظم أوروبا واليابان ودول أخرى حليفة، والآخر تقوده الصين وروسيا وأتباعهما من ناحية أخرى، فإن اليابان ستكون مستعدة لكل الاحتمالات.

والخلاصة، إن الأزمة الأوكرانية والتطورات الأخرى المصاحبة، تمثل فرصة للحكومة اليابانية وتحديًا في نفس الوقت لربط مخاوف اليابانيين بشأن النزاعات المحتملة ودعم زيادة الإنفاق في المجمل بسياسات أكثر تحديدًا من شأنها أن تمنح اليابان مجموعة أوسع من الأدوات لضمان أمنها في المستقبل.،فإذا نجح رئيس الوزراء كيشيدا في إجراء تعديلات مهمة سواء في الانفاق الدفاعي أو تحديث المنظومة العسكرية، أو تعديل المادة التاسعة من الدستور، أو كل هذه معاً، فإن الأزمة الأوكرانية سوف تمثل بالفعل حقبة جديدة، وتنبؤ بمرحلة فاصلة في سياسة الدفاع والأمن اليابانية.

## المراجع

1. محمد أبوغزله، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط.. المحددات والدوافع، السياسة الدولية، أكتوبر 2008، العدد 174، ص 18 - 29 .
2. رئيس الوزراء: اليابان ستستغني عن النفط الروسي، نيبون تايمز متاح علي الرابط :
https://bit.ly/3Q7koO4
3. انظر :
Kishida could become first Japanese leader to attend NATO summit, The Japan Times, June 4, 2022: https://bit.ly/3Nuq56M 67% approve of Kishida›s handling of Ukraine war: Nikkei poll، KAORU OSAWA, Nikkei staff writer, March 28, 2022: available at:
https://s.nikkei.com/3Q2R2QX
4. لأول مرة منذ الحرب العالمية.. اليابان تتخلى عن حيادها السلمي بسبب تهديدات الصين، الحرة، 22 مايو 2022 متاح علي الرابط :
:https://arbne.ws/3thUGN4
5. وسيم الأحمر، قمة كواد: ما هي رسائل الطلعات الصينية -الروسية المشتركة؟، فرانس24، 24 مايو متاح علي الرابط :
2022: https://bit.ly/39trZ8X
6. تيسا وونغ، بايدن يتعهد بالتدخل العسكري إذا حاولت الصين غزو تايوان، بي بي سي عربي، 23 مايو متاح علي الرابط :
2022: https://bbc.in/3mMs7DK
7. سايتو كاتسوهيسا، مواجهة سينكاكو بين اليابان والصين.. توتر مستمر ونزاع لا ينتهي، نيبون (اليابان بالعربي)، 28 أبريل 2021 متاح علي الرابط :
https://bit.ly/3mIAqAz
8. انظر :
YOSHITAKA ISOBE, Survey: Record 64% of Japanese want national defense bolstered, The Asahi Shimbun, May 2, 2022: available at:
https://bit.ly/3zj61Aa
9. انظر :
Yoshitaka Isobel, Ibid.:: available at
https://bit.ly/3MUa3C1
10. انظر:
Tensions in the East China Sea, Centre for Preventive Action, May 4, 2022: https://on.cfr.org/3zC45D6

11. انظر :

Ian E. Rinehart and Bart Elias, China's Air Defense Identification Zone (ADIZ), Congressional Research Service, January 30, 2015:available at:
https://bit.ly/3OhteXU

12. انظر :

Isabel Reynolds and Takashi Hirokawa, Former Japan Minister Seeks 'Substantial' Defense Spending Hike, Bloomberg, April 27, 2022: available at:
https://bloom.bg/3QkI1mk

13. انظر :

Mohammad Abu Ghazleh, Five reasons why Japan will unlikely go nuclear, The Jordan Times, May 14, 2022: available at:
https://bit.ly/3tg3VwZ14

15. انظر :

Miho Kuwajima, 75% of Japan's public backs TPNW, in poll by U.S. researchers, revealing divide with resistant Japanese government, The Chugoku Shimbun, March 22, 2921: available at:
https://bit.ly/3meCyQ8

16. انظر :

Japan still divided on revising war-renouncing Constitution: survey, KYODO NEWS, May 2, 2022: https://bit.ly/3zh84od; Ravi Buddhavarapu, Ukraine war has pushed Japanese away from war-renouncing stance, political analyst says, MAY 24 2022: available at:
https://cnb.cx/3Ni4Vcf

17. انظر :

YOSHITAKA ISOBE, Survey: Voters evenly split on need for revising the Constitution, May 3, 2021: available at:
https://bit.ly/3wZybxm